مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الانسانية)، المجلد 30، العدد 01, 2026 "339-348"

دور دول الطوق العربي في أزمة دارفور 2003 – 2013

د. محمد سالم محمد بن سعيد

كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة مصراته ، العلوم السياسية ، ليبيا

m.bensaeed@eps.misuratau.edu.ly

استلمت الورقة بتاريخ 10- 06- 2026 /، وقبلت بتاريخ 2026/06/24

ونشرت بتاريخ 2026/06/24

الكلمات المفتاحية للدراسة : الأزمة ، دول الطوق العربي .

ملخص

تناولت هذه الدراسة دور دول الطوق العربي في أزمة دارفور خلال الفترة (2003–2013)، بهدف تحليل طبيعة الأدوار التي مارستها هذه الدول، والكشف عن دوافع تدخلها، وتقييم مدى إسهامها في احتواء الأزمة أو تعقيدها. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع تطور العلاقات بين السودان ودول الجوار العربي، والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل أدوار هذه الدول ودوافعها وتأثيرها في مسار الأزمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن دول الطوق العربي لم تتبنَّ مواقف موحدة تجاه أزمة دارفور، بل تأثرت سياساتها باعتبارات الأمن القومي والمصالح الوطنية والتوازنات السياسية والإقليمية. كما أظهرت النتائج أن العامل الجغرافي والامتدادات الاجتماعية والقبلية أسهما في زيادة اهتمام دول الجوار بالأزمة. وبينت الدراسة أن ليبيا اضطلعت بدور الوساطة واستضافة جولات التفاوض، بينما ركزت مصر على دعم وحدة السودان ورفض تدويل الأزمة وتقديم المساندة السياسية والإنسانية. كما كشفت النتائج أن بعض المبادرات الإقليمية أسهمت في تخفيف حدة التوتر وفتح قنوات للحوار، إلا أنها لم تنجح في معالجة الأسباب الجذرية للصراع بسبب تباين المصالح وغياب رؤية عربية موحدة لإدارة الأزمة .

Study Summary:

This study examines the role of neighboring Arab states in the Darfur crisis during the period 2003–2013. Its aim is to analyze the nature of the roles these states played, uncover the motives behind their intervention, and assess the extent to which they contributed to containing or exacerbating the crisis. The study employs a historical approach to trace the development of relations between Sudan and its Arab neighbors, and a descriptive-analytical approach to analyze the roles, motives, and impact of these states on the course of the crisis.

The study concluded that the Arab states bordering Sudan did not adopt unified positions on the Darfur crisis. Rather, their policies were influenced by considerations of national security, national interests, and political and regional balances. The findings also showed that geographical factors and social and tribal ties contributed to the increased interest of neighboring countries in the crisis. The study indicated that Libya played a mediating role and hosted rounds of negotiations, while Egypt focused on supporting Sudanese unity, rejecting the internationalization of the crisis, and providing political and humanitarian assistance. The results also revealed that some regional initiatives contributed to easing tensions and opening channels for dialogue, but they failed to address the root causes of the conflict due to divergent interests and the absence of a unified Arab vision for managing the crisis.

Keywords for the study:

Crisis, Arab frontline states.

1 – المقدمة :

وتُعد دول الطوق العربي للسودان من أبرز الفاعلين الإقليميين في أزمة دارفور، بحكم القرب الجغرافي، والروابط التاريخية، والتداخلات القبلية، والمصالح السياسية والأمنية والاقتصادية المشتركة. وقد تنوّعت مواقف هذه الدول بين السعي إلى احتواء الأزمة ودعم جهود الوساطة والسلام، وبين الانخراط غير المباشر في مسارات الصراع، سواء بدوافع

أمنية تتعلق بحماية الحدود، أو اعتبارات سياسية واستراتيجية مرتبطة بتوازنات النفوذ الإقليمي، أو بدوافع إنسانية مرتبطة بتداعيات النزوح واللجوء.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أدوار دول الطوق العربي في أزمة دارفور خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2013، من خلال الوقوف على طبيعة هذه الأدوار، وحدود تأثيرها في مسار الأزمة، والدوافع الجغرافية والسياسية والأمنية والإنسانية التي حكمت سلوك هذه الدول. كما تهدف الدراسة إلى إبراز المصالح الاستراتيجية التي وجّهت سياسات دول الطوق تجاه الأزمة، وبيان مدى إسهام هذه الأدوار في دعم فرص التسوية السلمية أو، على العكس، في تعقيد المشهد الصراعي .

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على البعد الإقليمي العربي لأزمة دارفور، الذي كثيرًا ما طغت عليه المقاربات الدولية، كما تسهم في فهم ديناميكيات التفاعل الإقليمي في إدارة الأزمات الداخلية بالدول العربية والإفريقية، وتقديم قراءة تحليلية تساعد صانعي القرار والباحثين على استشراف أدوار أكثر فاعلية لدول الجوار في تسوية النزاعات وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

2 – إشكالية الدراسة :

تنطق إشكالية الدراسة من أنه بالرغم من الأدوار و المحاولات اللا محدودة التي قامة بها بعض دول الطوق الا ن الأزمة مازالت مستمرة و لم تحل بشكل جدري فما تكاد أن تخمد حتى تشتعل من جديد .

تتبلور إشكالية الدراسة في محاولة فهم طبيعة هذه الأدوار، ودوافعها، وحدود تأثيرها في مسار أزمة دارفور، ومدى إسهامها في احتواء الأزمة أو في إطالة أمدها، في ظل تعارض المصالح الاستراتيجية وتباين الرؤى السياسية والأمنية لدول الطوق العربي تجاه السودان عمومًا وإقليم دارفور خصوصًا.

3 – تساؤلات الدراسة :

- تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده ، ما هي الأدوار التي لعبتها الدول الإقليمية في أزمة دارفور ؟
- و تفرعت من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية هي :-
- ما هي الدول الإقليمية التي كان لها دور واضح في أزمة دار فور ؟
- ما طبيعة هذه الأدوار و ما الهدف من ورائها ؟

4 – فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة أن أدوار دول الطوق العربي في أزمة دارفور لم تكن محايدة أو موحّدة، بل تأثرت بشكل مباشر باعتبارات جغرافية وأمنية ومصالح استراتيجية، الأمر الذي انعكس على فاعلية جهود تسوية الصراع.

5 – أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف منها ما يلي :

- تحليل الأدوار الإقليمية في أزمة دار فور لمعرفة إلى أي مدى ساهمت في حل أو تأزيم
- أزمة دارفور .
- محاولة معرفة دور و دوافع و هداف هذه الدول .

6 – مناهج الدراسة :

للوصول للإجابة على تساؤلات الدراسة اعتمدنا على المناهج التالية :

- المنهج التاريخي ،اعتمدنا هذا المنهج لمعرفة تاريخ علاقة الدول الإقليمية بالسودان عامة و دارفور خاصة .
- المنهج الوصفي التحليلي ، لتحليل الظاهرة محل الدراسة و تحليل دور كل دولة من دول الطوق علي حدى .

7 – حد د الدراسة :

يمكن تحديد نطاق للدراسة كايلي :

- الحدود المكانية تم تحديد النطاق المكاني دولة السودان بشكل عام و إقليم دار فور بشكل خاص .
- الحدود الزمانية تبدا الدراسة من بداية الآزمة 2003 م إلى 2013 م .

تم تقسيم الدراسة إلى محورين

المبحث الأول الإطار النظري و المفاهيمي

المطلب الأول : مفهوم دول الطوق و مفهوم الدور الإقليمي :

1: تعريف مفهوم دول الطوق العربي

للإشارة إلى دول الجوار أو الدول التماس الحدودية يستخدم السياسيين مصطلح دول الطوق ، و هذا ما يجعلها في تماس مباشر أو تأثر مباشر بالأفعال و ردود الأفعال بين الدولتين، اي يكونا في موقع فاعل مباشر أمام تداعيات الأزمات الداخلية لتلك الدولة، ويُنظر إلى هذه الدول غالبًا كجزء من النظام الإقليمي الذي يتشكل حول الدولة المتأزمة، لما يترتب على القرب الجغرافي من تبعات سياسية، أمنية، اقتصادية، واجتماعية تتعلق بالأزمة نفسها، وذلك يستوجب عليها أن لا تبقى محايدة أو بعيدة عن التدخلات في أزمة جارتها ، وعليه، فإن دول الطوق العربي تعني الدول العربية المجاورة لدولة السودان ، والتي تشترك معها في الحدود الجغرافية أو نقاط التماس الحدودي ، و التي يتأثر أمنها واستقرارها بشكل مباشر بتطورات أزمة دارفور[1].

وفي العلاقات الدولية، يُنظر إلى دول الطوق في بعض الدراسات على أنها جزء من النُظم الإقليمية التي تمتاز بتفاعل سياسي وأمني مكثف ضمن نطاق جغرافي محدد، يعكس واقع شبكة مصالح وتفاعلات بين الدول المتجاورة[2] . " سليمان خضير ،11 / 2025/03 "

2: مفهوم الدور الإقليمي في الأزمات

يقصد بالدور الإقليمي للدول في أزمات الدول المجاورة لها هو مجموعة من الأفعال و ردود الأفعال المباشرة أو الغير مباشرة و السياسات التي تقوم بها الدول الملاصقة للدولة التي تعاني من أزمة داخلية، ويتضمن هذا الدور مجموعة من الخيارات الاستراتيجية، التي تتراوح بين الوساطة الدبلوماسية، الضغط السياسي، الدعم الإنساني، التدخلات الأمنية، أو حتى التحالفات والمناورات السياسية، بهدف حماية مصالحها القومية، ومنع توسع التهديدات الأمنية، أو تعزيز استقرارها الإقليمي .

وأهمية هذا المفهوم تكمن في أن الدول الإقليمية لا تتصرف من الفراغ، بل يُنظر إلى أدوارها ضمن إطار سياسي يتداخل فيه عامل الجوار الجغرافي مع حسابات المصالح القومية ، في ظل نظام دولي يتميز بعدم وجود سلطة مركزية تقيد سلوك الدول، وبذلك فإن الدور الإقليمي يعكس تكاملًا بين الاعتبارات الداخلية والدولية في رسم السياسات الخارجية للدول المجاورة للأزمات. "إبراهيم خضير ، 2025/03/11 "

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للسلوك الدول في العلاقات الدولية :

و هناك العديد من نظريات العلاقات الدولي التي تحاول تفسير سلوك و تصرفات الدول على المسرح الدولي ، منها ما يلي :-

1 - نظرية المصلحة الوطنية :

للمصلحة الوطنية دورًا محوريًا في تفسير سلوك الدول على الساحة الدولية ، حيث تُعد هدفًا أولياً يُوجِّه سياسات الدول الخارجية. وفقًا لنظرية المصلحة الوطنية، فإن الدول تحدد أهدافها الخارجية على أساس ما يخدم أمنها الوطني وسلامتها واستقرارها السياسي الاقتصادي ، وهو ما يعني أن تصرفات الدول تجاه الأزمات في المنطقة تكون وفقًا لما يحقق مصالحها الأساسية. " النعيمي سالم ، 2022/03/22 "

و من هذا المنظور، تُعد المصلحة الوطنية معيارًا مركزيًا في تحليل السياسة الخارجية، ومن ثم يكون التدخل أو عدم التدخل في أزمة ما مرتبطًا بتقييم الدولة لتداعيات هذا التدخل على أمنها واستقرارها، و ليس لاعتبارات أخلاقية أو إنسانية، وتؤكد هذه النظرية أن الدولة في سياق الأزمة الإقليمية تعمل وفق حسابات واقعية تسعى إلى تعزيز مصالحها الاستراتيجية، سواء كانت سياسية، أمنية، أو اقتصادية .

(1) محمد حسب الرسول ، السودان الواقع و التحديات ، 2009/10/20 ، مجلة باحث للدراسات الفلسطينية و الاستراتيجية ، ساعة الدخول 12:15 ظهراً https://mail.bahethcenter.net/essaydetails. 2025/05/31

(2) (إبراهيم سليمان خضير ، العراق ودول الجوار الاقليمي دور العراق كعامل توازن ، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية ، 2025/03/11 ، ص 4 .

2 – نظرية الامن القومي :

تهتم نظرية الأمن الإقليمي بكيفية تشكُّل الأمن في نطاق الأقاليم الجغرافية المتداخلة، وكيف يتفاعل هذا الأمن مع التهديدات والمخاطر التي تعبر الحدود.

وفقًا لهذه النظرية، فإن الأزمات الداخلية في دولة ما لن تبقى معزولة، بل من المرجح أن تمتد أبعادها لتؤثر في دول الجوار، مما يجعل مفهوم الأمن لا يقتصر على البعد الداخلي فحسب، بل يتعداه إلى بعد إقليمي يشمل الدول المتداخلة جغرافيًا .

وتُبرز هذه النظرية أن الأمن الإقليمي ليس مجرد امتداد للأمن القومي، بل هو واقع تشكَّل من شبكة ارتباطات وتفاعلات بين دول الجوار، حيث تصبح المخاطر والتهديدات متشابكة بين الدول. وبالتالي فإن الدول تدخل في ديناميكيات مشتركة لدعم الاستقرار، أو لتجنب انتقال الأزمات عبر الحدود، وهو ما يفسر اهتمام دول الطوق العربي بأزمة دارفور وتأثيراتها على الأمن الإقليمي ." الزعلوك عادل ، أبريل 224 "

3 – نظرية دافع التدخل الإنساني :

بالرغم من أن الدوافع الأمنية والسياسية غالبًا ما تكون في مقدمة تفسير سلوك الدول، فإن التدخل الإنساني يشكل أيضًا إطارًا مهمًا في تحليل أفعال الدول تجاه الأزمات التي تتسبب في المعاناة الإنسانية.

وتُعرَّف التدخل الإنساني بأنه استخدام القوة، أو حتى الضغط السياسي والدبلوماسي، من قبل الدول أو المنظمات الدولية لجلب المساعدة أو الحماية لسكان دولة متأزمة بهدف منع أو تخفيف معاناة إنسانية شديدة، دون إذن واضح من الدولة المتضررة، أو في حالات استثنائية بموافقة الأمم المتحدة .

وبموجب هذا الإطار، يُنظر إلى تدخل الدول أو دعمها للجهود الإغاثية والإنسانية في الأزمة كاستجابة لضغط داخلي أو دولي لإنقاذ المدنيين، إضافة إلى محاولة تعزيز شرعيتها الدولية، ومع ذلك فأن التدخل الإنساني لا يكون منفصلًا عن البعد السياسي أو الاستراتيجي؛ إذ غالبًا ما تتقاطع الاعتبارات الإنسانية مع مصالح القوى الفاعلة في النظام الدولي، مما يجعل الحس الإنساني من العوامل المشاركة في صنع القرار وليس العامل الوحيد . " السوالقة معاوية ، 2009 "

المبحث الثاني : الدول الطوق العربي ودورها في أزمة دارفور" 2003 – 2013 "

دول الطوق العربي للسودان هي الدول العربية التي تُحيط ب السودان جغرافيًا، والتي تتأثر بالأوضاع السياسية والأمنية داخله، كما قد يكون لها دور مباشر أو غير مباشر في أزمة دارفور .

المطلب الأول : دوافع تدخل دول الطوق العربي في الازمة :

لم يكن تدخل دول الطوق العربي في أزمة دارفور فعلًا عشوائيًا أو استجابة إنسانية بحتة، بل جاء نتيجة تفاعل مجموعة معقدة من الدوافع المتداخلة، التي فرضها القرب الجغرافي وتشابك المصالح والهواجس الأمنية والسياسية.

1 – الدافع الجغرافي و الأمني للتدخل :

يعتبر العامل الجغرافي من أهم الدوافع لتدخل دول الطوق العربي في أزمة دارفور، إذ إن القرب المكاني والحدود المشتركة جعلت من تبعات الازمة تهديدًا مباشرًا لأمن هذه الدول، فقد أسهم الصراع في انتشار السلاح عبر الحدود، وتنامي نشاط الجماعات المسلحة، وازدياد حركة النزوح واللجوء، وهو ما سبب ضغوطًا أمنية واقتصادية واجتماعية على دول الجوار.

الذي ترتب علية تحرك دول الطوق العربي بدافع **آمنها القومي** ، في محاولة لاحتواء الأزمة داخل حدود السودان ومنع انتقالها إلى أراضيها، من منطلق نظرية الأمن الإقليمي التي ترى أن الأزمات الداخلية سرعان ما تتحول إلى تهديدات إقليمية عابرة للحدود . " عيسى سمية ، 2010/01/11"

2 – الدوافع السياسية و الاستراتيجية :

جاءت الاعتبارات السياسية والاستراتيجية في صدارة الدوافع للتدخل دول الطوق العربي، حيث سعت بعض منها إلى الحفاظ على نفوذها الإقليمي و تعزيز دورها السياسي في محيطها الجغرافي، كذلك ارتبط التدخل بمحاولة التأثير في مالات الصراع لتحقيق توازنات داخلية وإقليمية، أو بالحفاظ على علاقات مستقرة مع الحكومة السودانية .

كما تداخله هذه الدوافع مع دوافع أخرى تتعلق بمواجهة أدوار قوى إقليمية ودولية منافسة، مما دفع دول الطوق العربي إلى اعتماد مواقف تعكس مصالحها في المنطقة . " حداد كمال ، مايو 2007 "

3 – دوافع إنسانية و أخلاقية :

أن الدافع الإنساني من دوافع التدخل التي لا يمكن تجاهلها ، و خاصة في ظل حجم الانتهاكات الإنسانية التي شهدها إقليم دارفور، وما ترتب عليها من ضغوط إعلامية ودولية، فقد سعت بعض دول الطوق العربي إلى إظهار التزامها بالقيم الإنسانية والتضامن العربي، سواء من خلال تقديم المساعدات الإغاثية و استقبال النازحين أو دعم الجهود الدولية الرامية لحماية المدنيين ، مع ذلك، يبيّن التحليل النقدي أن البعد الإنساني لم يكن منفصلًا عن الحسابات السياسية، بل جرى في كثير من الأحيان توظيفه كمسوّغ قانوني وأخلاقي لتمرير سياسات تخدم بالأساس المصالح الوطنية، مع الحفاظ على وحدة المضمون ودقته العلمية ..

4 – دوافع اجتماعيه :

تعتبر الروابط الاجتماعية والقبلية من العوامل المؤثرة في تدخل دول الطوق العربي، خاصة في ظل الامتدادات القبلية بين سكان دارفور ومجتمعات في دول الجوار، لدى أسهم هذا العامل في دفع بعض الدول إلى للتدخل في الأزمة بدافع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، أو تجنب تصعيد التوترات القبلية داخل حدودها . " موسى عبده ، 9 مايو 2019 "

المطلب الثاني : الدول العربية ودورها في أزمة دارفور

1 - الدور الليبي في دارفور:

تقع ليبيا في شمال قارة افريقيا وجنوب غرب قارة آسيا، تربطها حدود مع دولة السودان، وتربطها أيضاً علاقات اجتماعية و دينية بالسودان عامة ودارفور خاصة، هذا الاقليم الذي تعتبره ليبيا امتداد اجتماعي وسياسي واقتصادي لها، وزاد اهتمام ليبيا بهذا الإقليم بعد أن ركزة علي أهميته الاستراتيجية، كم أن أحلام الزعيم الليبي السابق "معمر القذافي"، في التعمق في افريقيا وفقاً لرؤية استراتيجية للنظام الليبي، وخاصة بعد أن بادر القادة الافارقه بكسر حظر الطيران الذي كان مفروض على ليبيا في الثمانينيات من هذا القرن ، فكان يعمل في إطار دول الساحل و الصحراء الذي ما لبث أن تطور وانشاء الاتحاد الافريقي، الذي قام على أنقاض منظمة الوحدة الأفريقية، تم ما لبث أن تجاوز الفيلق الاسلامي واستعاض

عنه باللجان الثورية أو الجيش الاممي الذي كما تفيد التقارير ضم جنسيات كثيرة ، وللوصول إلى هذه الاستراتيجية فكان لإقليم دارفور أهمية كبيرة وخاصة لكونه المعبر أو البوابة للعمق الافريقي لا سيما وأن هذا الاقليم كان البوابة التجارية للعمق الافريقي وكان أكثر نشاطاً من باقي الاقاليم في السودان و تشاد.

هذا الاقليم ظل على مر العقود مركز للتبادل التجاري ما بين الشمال والجنوب فكان يصدر الابل والأغنام و الصمغ ومنتوجات اخرى إلى ليبيا وتستجلب البضائع الحديثة من ليبيا والواردة عبر البحر الابيض المتوسط، فكان الإقليم معبراً مهماً للقارة الأفريقية عامة والسودان وأثيوبيا وشرق أفريقيا خاصة ، كما شكل سوق العمل في ليبيا مخرجاً لسكان دارفور عندما ضرب الجفاف مناطق واسعة من شمال الإقليم ، حيث هاجر مئات الالاف من سكان الإقليم إلى ليبيا وبداءة عائداتهم المالية تعود إلى الإقليم في شكل أموال وبضائع مختلفة ومستلزمات حديثة التي غزت كل السواق في دارفور والسودان، فعمل الكثير من سكان في التجارة ما بين ليبيا و دارفور وما بين إقليم دارفور وباقي اقاليم السودان، وزادت العلاقات ما بين اهالي الإقليم و الليبيين، كانت مدينة " مليط " التي تبعد حوالي 60 كيلو متر إلى الشمال من مدينة فاشر عاصمة الإقليم ، مدينة مليط تستقبل مئات الشاحنات يومياً المحملة بالبضائع القادمة من ليبيا، فشكلت تلك الحركة التجارية مصدراً مهماً من الدخل القومي عبر الرسوم الجمركية فتحسنت الوضع للاقتصادي المجتمعي في دارفور، وحتى يتمكن النظام الليبي في ذلك الوقت من تحقيق استراتيجيته الشاملة في القارة الافريقية عبر دارفور." الطنطاوي وليد ، يناير 2014 "

شرع في تعبيد طريق بطول 1200 كيلو متر من مدينة الكفرة الليبية إلى مدينة فاشر السودانية بإقليم دارفور، وعاصمة ولاية شمال دارفور، الجزء الليبي من الطريق اكتمل حتى مدينة الكفرة وباقي الجزء الذي يقع داخل السودان بطول 820 كيلو متر تقريباً لم تكتمل، ومحاولات النظام الليبي للمحافظة على الترابط مع السودان عامة وخاصة إقليم دارفور لم تتوقف، حتى بعد اندلاع الأزمة ظل على علاقة بسكان إقليم دارفور كان للنظام الليبي دوراً في التنسيق و تسهيل مفاوضات أبوجا فاستقبلت الحكومة الليبية على أرضها عشرات الوفود من الحركات التمرد ومن الحكومة السودانية ومن المجتمع الدولي على السواء، كما سعت الحكومة الليبية للعب دور محوري رغم التقاطعات المتباينة للمصالح، ولعل أبرز محاولاتها كان اللقاء الجامع لا بناء دارفور في طرابلس في يونيو 2005م واستقبلت فيه العاصمة الليبية ما يزيد عن آلف شخص من دارفور، ولم تكن نتائج هذا اللقاء متناسبة مع الحدث ، حيث اتهمت المعارضة النظام السوداني بأرسال مجموعة لغرض افشال هذا اللقاء و منع حدوث أي توافق شعبي إجابي، وأكتفى الملتقى بإصدار إعلان خجول وبقيت الأمور على حالها، وهذا كان نفس المصير والنتيجة التي وصل لها منبر طرابلس لرافضي اتفاقية "أبوجا " وبعد أن اختزل النظام الليبي في ذلك الوقت المتمثل في السيد العقيد معمر القذافي أزمة دارفور في عبارة في عبارته التي قال فيها أن مشكلة السودان لا يعدو انه خلاف على بعير، و هذه العبارة والاختزال ابتهجت به حكومة البشير الذي سعى بنشره في جميع الوسائل المتاحة وكان ذلك نوع من الدعم الذي تقدمة الحكومة الليبية للحكومة السودانية. " دوسة عبدالجبار ، 2016 "

كذلك كان مصير مفاوضات " طرابلس – سرت " نفس مصير الملتقيات والجلسات السابقة التي تبنتها الحكومة الليبية وبالرغم من الدعم الدائم اللامحدود الذي يقدمه النظام الليبي للحكومة السودانية بالرغم من الاستفادة الكبيرة التي كانت تحصل عليها الحكومة السودانية الا انها كانت دائمة التوجس والحذر من تقلبات النظام الليبي .

كذلك كانت الحكومة السودانية والحركات المسلحة تضع في حسبانها تلك التقلبات لكنها لم تستغل التقلبات الإنجابية كما ينبغي في صالحها والواضح أن الدور الليبي في هذه الازمة والمتنازعين كانوا يتنافسون على التقرب من النظام الليبي.

كان النظام الليبي لهُ جناحين، الجناح الثوري الذي يتزعمه السيد عبدالله السنوسي والجناح السياسي القانوني القومي العروبي و الذي يتزعمه السيد علي عبدالسلام التريكي وسليمان الشحومي، فكان الجناح الثوري يقف في صف المجموعات المسلحة والجناح القومي العروبي السياسي القانوني فكان يتضامن مع الحكومة السودانية، وكان العقيد القذافي يوازن بين الطرفين.

وفي مارس 2005م ارسل العقيد معمر القذافي في طلب احضار السيد عبد الواحد نور رئيس الحركة ومني أركو الآمين العامن إلى طرابلس عندما ساءت العلاقات الليبية الأرتيريا لبعض الوقت، ومن المعروف أن اريتريا كانت تستضيف بشكل دائم قيادة حركة تحرير السودان على أرضيها، بينما كان د خليل متواجد في فرنسا ، واستدعت القيادة الإرتيرية السيد عبد الواحد نور رئيس الحركة و السيد مني أركو الأمين العام للحركة، وفي هذا اللقاء نصحهم المسؤول الاريتري بعدم السفر إلى ليبيا، وعدم تلبية دعوة الزعيم الليبي، حيث أن المعلومات المتوفرة لديهم تفيد بنية النظام الليبي بالضغط عليهم لمعالجة بعض الامور المتعلقة بالمنظور الليبي، وقد تكون الحلول مرضية وقد تكون غير مرضية ولا تستطيعون الرفض وإن رفضتم فان نتائج رفض قرارات ومقترحات القذافي عواقبها وخيمة، و في اليوم التالي أرسلت الحكومة الليبية طائرة خاصة أقلت الوفد الذي يتآلف من خمسة أعضاء منهم عبدالعزيز عثمان سام المستشار القانوني للحركة ومبارك

عيس نهار وآخرين، حيث استقبلهم وفد برئاسة السيد سليمان الشحومي وكيل وزارة الخارجية في ذلك الوقت، الذي نقل للوفد امتعاض الزعيم الليبي لعدم حضور السيدين عبد الواحد نور و السيد مني اركو، وفي اليوم الثالث من هذه الزيارة قابل وفد الحركة السيد عبدالله السنوسي، وهو من الاشخاص المقربين من العقيد القذافي ومن يتولى أكثر الملفات أهمية في ليبيا وفي اللقاء ابلغ السيد عبدالله السنوسي الوفد أن سبب الدعوة هو أن ليبيا بحكم دورها كمسهل أو راع للعملية التفاوضية في أبوجا فإنهم قد دعوا ايضاً وفداً رفيعاً من الحكومة السودانية أيضاً برئاسة نائب رئيس الجمهورية السيد على عثمان طه وبرفقته د مجدوب الخليفة رئيس وفد الحكومة للمفاوضات والفريق صلاح عبدالله قوش مدير الأمن والأستاذ آمين حسن عمر عضو وفد التفاوض , وان ليبيا تريد منهم ان يلتقيا لتقريب وجهات النظر، "" دوسة عبدالجبار ، 2016 " " أو الوصول إلى تفاهمات ثنائية قبل الجولة الرابعة التي كانت ستنطلق بعد أقل من اسبوعين في ذلك الوقت، تم يلتقيا بالعقيد معمر القذافي، تم اللقاء فعلاً و بعد تبادل الترحيب بين الطرفين والبروتكولات تم ابلغ الوفد عن عدم رغبتهم في اللقاء مع أي وفد حكومي خارج اطار مفاوضات أبوجا و هذا يعتبر قرار اعضاء الحركة و ليس له استثناء، وهذا ليس تقليلاً من الدور الدي تقوم به ليبيا في هذه المحادثات ولكن كما عبر الوفد بان ذلك لقناعتهم بأن الحكومة السودانية ستستغل ذلك في بث الإشاعات محاولة منها لشق صف المعارضة الذي هم في غنى عنه وخاصة في هذه المرحلة.

وانه على الحكومة السودانية إذا أرادت أن تقدم ما تريد تقديمة من معالجات صادقة على طاولة التفاوض إذا كان لديها الرغبة الفعلية لحلحلة الأزمة، حيث أن هناك أطراف أخرى شريكة في الموضوع و ليس لديهم أي خصوصيات تبحثها مع وفد الحكومة وبالرغم من اصرار السيد عبدالله السنوسي في ذلك الوقت على ضرورة أن يتم اللقاء مع وفد الحكومة و لكن كان اصرار وفد الثوار اكبر واعتذر الوفد للسيد عبدالله السنوسي عن ذلك فبل مغادرتهم . وفي اليوم التالي ابلغوا بأن اللقاء الذي كان مرتباً مع العقيد القذافي قد ألغي، و كان الوفد باستضافة فندق المهارى بالعاصمة طرابلس كما أن وفد حركة العدل والمساواة نزل ايضاً بذات الفندق الذي كان يتكون من السيد بحر ابو فرده الأمين العام للحركة في ذلك الوقت الذي انظم إلى حركة التحرير و العدالة، ويشغل منصب وزير الصحة بعد اتفاقية الدوحة، وبعضوية السيد أحمد تقد لسان كبير والدكتور أبوبكر حامد نور، الذين طلب منهم ايضاً لقاء الوفد الحكومي ولكنهم رفضوا المقابلة هذا ما صرح به الوفد .

وفي اليوم الرابع من الزيارة سافر وفد حركة العدل و المساواة إلى تشاد، كما سافر ايضاً السيد اسماعيل يوسف نصر الدين إلى القاهرة ، وظل باقي افراد الوفد المرافق لهُ على آمل أن يتم اللقاء وعندما لم يتم و سافر السيد نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه بعد أن يئس من المقابلة اللقاء عاد باقي الوفد بعد يومين تقريباً ، حدث بعد ذلك أن الوفد بقاء في ليبيا و لم تتم مقابلته من قبل المسؤولين الليبيين و لم يتم حتى الاتصال بهم وهذا كان نتيجة لرفضهم للمقابلة مع وفد الحكومة السودانية. "" دوسة عبدالجبار ، 2016 " "

كانت حكومة البشير تروج شائعات عن الكثير من المساعدات التي تقدمها حكومة القذافي للحركات الثورية لكن أعضاء هذه الحركات ينفون ذلك بقولهم أن المساعدات كانت تقتصر على استضافة مئات الألف من ابناء دارفور الدين لا يعملون في ليبيا، وبعض التسهيلات اللوجستية المتعلقة بسفر وإقامة وفود الحركات من وإلى ليبيا ولباقي الدول التي تتعاطى مع ملف هذه القضية مثل نيجيريا وتشاد وارتيريا، كذلك بعض القوافل الإغاثية التي سيرتها الحكومة الليبية إلى اقليم دارفور وإلى اللاجئين ومن المعروف أن المجتمع الدولي كانوا قد اعتمدوا ليبيا كمعبراً للإغاثة التي تأتي من اوروبا عبر البحر المتوسط باعتبار قرب ليبيا من أوروبا واقليم دارفور وامكانية توصيل المساعدات والإغاثات بشكل سلس عن طريق ليبيا واعلنت الحكومة الليبية عن رغبتها في تنفيذ بعض المشاريع بشكل مباشر عبر مؤسسة القذافي الخيرية في بعض مناطق دارفور.

كانت الحكومة الليبية ترى انهُ من الضروري لعب دور في السودان وغيرها من دول الجوار والدول العربية، كانت دارفور فرصة لتثبت الحكومة الليبية وجودها و وجود العقيد القذافي الذي كان يرى في نفسه انه آمين على القضية العربية وعلى العرب بعد وفاة جمال عبد الناصر وانهُ ملك ملوك افريقيا، ومن وجهة نظره يجب أن يتم كل شيء بتوجهاته فلا يجب ان تحل قضية دارفور الا عن طريقه أو تبقى كما هي.

نستنتج مما سبق ان للحكومة الليبية دور كبير وفعال و كان طرفي النزاع في دارفور يستعطف و يسعى لكسب الرضا والدعم من الحكومة الليبية ويخشى ان يحصل عليه الطرف الاخر وكانت الحكومة الليبية تدعم الطرفين وكان ذلك لمجموعة من الاسباب اولها ان يكون لليبيا الدور الفاعل في النزاع و ان تضمن ان لا يتحرك ولا يتصرف أي الاطراف بدون اخذ الإذن من الحكومة الليبية، وأن تسيطر الحكومة الليبية على الحكومة السودانية والمحافظة على الامن القومي الليبي وعدم تدخل اطراف خارجية أخرى.

2- الدور المصري في دارفور:

تعتبر علاقة مصـــر والســـودان علاقة قوية جداً وتمتد جذورها في التاريخ فهي علاقة ارتباط الامتداد والجذور العرقية واللغوية والدينية والثقافية، مما زاد في هذه العلاقة الظروف الصـعبة التي مر بها السـودان في السـنوات الماضـية فترة الحرب والأزمات والنزاعات في جنوب السـودان وشـماله ، ودور الجمهورية المصـرية تجاه أزمة دارفور كان ناتج عن مجموعة من الاعتبارات نورد أهمها كما يلي:

- الإعتبار الأول: ان مصـــر والســـودان بلدين افريقيين وعلاقتهم علاقة جوار وامتداد ديموغرافي، فهناك امتداد للقبائل السـودانية في مصـر، والقبائل المصـرية في السـودان حول نهر النيل والنوبة وسـاحل البحر الأحمر وعن طريق درب الأربعين التي كانت تصل المنتجات السودانية إلى مصر والعكس.
- الاعتبار الثاني: مصـر والسـودان تجمعهم اصـولهم العربية ووقوعهم في المنطقة العربية الأفريقية وعلى سـاحل البحر الأحمر، وهذه منطقة مستهدفة من القوة الغربية والأمريكية لفصل الجانب الافريقي على الجانب العربي والآسيوي عن الافريقي ، لكي يسمح بتدخل القوة الخارجية ولمواجهة الدور المصـري في افريقيا والسـودان لان مصـر تدعم السـودان ولأن السودان تعتبر عمق لمصر في افريقيا ومصر تعتبر طريق السودان للبحر المتوسط والعالم . " لمين مستاك ، 2015 "

يدرك السـاسـة المصـريين مدى أهمية السودان لمصـر وينطلق الموقف المصـري في نزاع دارفور من قاعدة الحفاظ على وحدة السـودان واسـتقراره ، لما في ذلك من انعكاسـات على الأمن القومي المصـري، لذلك جاء تأييد مصـر لموقف الحكومة السـودانية ودعمها سـياسـياً وديبلوماسـياً في المحافل الدولية وعلى أرض الواقع والدعوة الدائمة لمسـاعدة السـودان لاجتياز هذه الأزمة وبالتالي ترفض مصـر التدخل الدولي في الشؤون السودانية و الدعوة لترك الفرصـة للحكومة السودانية لتسوية اوضاعها الداخلية.

اتخذت السياسـة المصـرية للمسـاهمة في إدارة النزاع في اقليم دارفور أكثر من مسـار تهدف للمسـاعدة للوصـول إلى حلول داخلية، ومنع التصـــعيد العســكري ومحاولة الابقاء على النزاع في الاطار الاقليمي والتصـــدي للتدخلات الخارجية، ودعماً لهذا التوجه عملت مصـر على دعم الحكومة السـودانية لتتمكن من السـيطرة و حل النزاع داخلياً، كما أن الجمهورية المصرية عملت كذلك على دعم محاولات جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في هذا الإطار.

مصـــر لا تنظر للنزاع في اقليم دارفور على أنه نزاع عرقي أو قبلي بل تنظر له على أنه إفراز طبيعي لاتفاقية " نيفاشا " 3*.

رفضـت الدولة المصـرية فرض عقوبة على السـودان أو التلويح بها كوسـيلة للتعامل بعها، كما كانت تعمل على تنبيه الحكومة السودانية للمؤامرات التي تحاك والمحاولات المتوالية التي تهدف إلى تدويل الأزمة والتدخل في الشن الداخلي للسـودان، وفي ذات الوقت تؤكد لها على ضـرورة الانصـياع لقرارات مجلس الأمن الدولي، كما انها اعتبرت أي تدخل في اقليم من أقاليم السـودان وإقليم دارفور خاصـة هو بمثابة التدخل في الشـؤون المصـرية، لأن البلدين يمثلان عمقاً اسـتراتيجياً وديموغرافياً لبعضـهما.

ويمكننا حصـر الجهود التي قامة بها الجمهورية المصـرية تجاه الدولة السـودانية في نزاع دارفور في مجموعة من الجوانب، منها الجانب الأمني والسياسي والإنساني:

- أولاً، الجانب السياسي : يتمثل الدور المصـري سياسـياً في معارضـته لفرض العقوبات والتهديدات، ودعمها للسـودان في الأمم المتحدة واستقطاب الدعم العربي للسودان و مساندة جهود الاتحاد الأفريقي و جهود الجامعة العربية والوساطة وفتح قنوات الاتصـــال ما بين السـودان والدول العربية والافريقية وباقي دول الطوق، كما فتحة مصـر ابوابها لقيادات الحركات المسلحة في إقليم دارفور، كما حاولت وللعديد من المرات تقريب وجهات النظر بن اطراف النزاع وأشرفت واسـتضـافة أكثر من اجتماع وكان آخرها ملتقى القاهرة في 2009 م، و كان لتوحيد سـبعة فصـائل دارفورية كخطوة ضرورية وعاجله للدخول في اتفاوض مع الحكومة.
- ثانياً، الجانب الأمني: تمثلت هذه الجهود في هذا الجانب في تقديم الدعم للأجهزة الامنية السـودانية ودعم الاتحاد الافريقي بالمراقبين المتمثلين في مجموعة من الضـــباط يعملون كمراقبين لعمليات وقف اطلاق النار التابعة للاتحاد

[3] * اتفاقية نيفاشا – هي الاتفاقية الموقعة ما بين الحكومة السودانية و الحركة الشعبية لتحرير السودان , الحركة الرئيسية للتمرد في جنوب السودان

الأفريقي ومحاولة اقناع المجموعات المسلحة بالتخلي عن العمل المسلح والتوجه للحل الديبلوماسي السلمي بالدخول في مفاوضات السلام .

- ثالثاً : الجانب الانساني: م تتوقف الجمهورية المصرية عن تقديم المساعدات الطبية و الغذائية للاجئين بسبب هذا النزاع كمحاولة للتخفيف من معاناتهم .

خاتمة الدراسة :

خلصت إلى أن التفاعل الإقليمي مع الأزمة لم يكن هامشيًا أو ثانويًا، بل شكّل أحد المحددات الأساسية في مسارها وتطوراتها، فقد أظهرت المعالجة التحليلية أن دول الطوق العربي انخرطت بدرجات متفاوتة في الأزمة، مدفوعة بمجموعة متداخلة من الاعتبارات الجغرافية والأمنية والسياسية والاستراتيجية والإنسانية، وهذا ما جعل أدوارها تتسم بالتباين وعدم التوافق في بعض الأحيان .

وقد أكدت الدراسة أن القرب الجغرافي وتشابك الامتدادات القبلية والاجتماعية جعل من أزمة دارفور أزمة عابرة للحدود، الأمر الذي دفع دول الطوق العربي إلى تبني سياسات تهدف إلى احتواء تداعياتها ومنع انتقالها إلى أراضيها، غير أن هذه السياسات لم تكن دائمًا حيادية، بل تأثرت بحسابات المصلحة الوطنية وتوازنات النفوذ الإقليمي، ما انعكس على طبيعة المبادرات المطروحة وعلى درجة فاعليتها .

كما بيّنت الدراسة أن الدور الليبي اتسم بمحاولة لعب دور الوسيط والفاعل الإقليمي المحوري، من خلال استضافة اللقاءات ودعم مسارات التفاوض، غير أن هذا الدور شابه قدر من التناقض نتيجة ازدواجية المواقف وتداخل الأجنحة داخل النظام الليبي آنذاك، فضلاً عن توظيف الملف لتعزيز الحضور الإقليمي لليبيا.

أما الدور المصري، فقد انطلق أساسًا من منظور الحفاظ على وحدة السودان واستقراره باعتباره امتدادًا للأمن القومي المصري، فتركّز على الدعم السياسي والدبلوماسي للحكومة السودانية، ورفض تدويل الأزمة، مع الإسهام في الجوانب الإنسانية والأمنية عبر دعم جهود الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية .

وتؤكد الدراسة أن أزمة دارفور لم تكن مجرد صراع داخلي سوداني، بل مثلت نموذجًا لتشابك المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وأن دور دول الطوق العربي أثر في مسار الأزمة، بين محاولات الاحتواء ومساعي تعزيز النفوذ، بإثبات الذات و تحقيق المصالح المختلفة و المتقاطعة ، لذلك فإن تحقيق استقرار مستدام في مثل هذه الأزمات يظل مرهونًا بقدرة دول الجوار على تبني سياسات تعاونية قائمة على تغليب منطق الأمن الجماعي والتنمية المشتركة .

نتائج الدراسة :

1 - كانت المصلحة الوطنية والأمن القومي الدافع الأساسي لسلوك هذه الدول، في انسجام مع مقاربات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية .

2 - تداخل البعد الإنساني مع الاعتبارات السياسية، ما جعل المساعدات والدعم الإغاثي جزءًا من استراتيجية أوسع تتعلق بإدارة النفوذ والتوازنات الإقليمية

3 - أسهمت بعض المبادرات الإقليمية في تخفيف حدة التوتر وفتح قنوات للحوار، لكنها لم ترتقِ إلى مستوى معالجة جذور الأزمة .

4 - غياب رؤية عربية إقليمية موحّدة تجاه الأزمة حدَّ من فعالية الجهود المبذولة وأتاح المجال لتدويل الصراع بشكل أوسع

التوصيات : -

1 – ضرورة وضع استراتيجية مشتركة لإدارة أزمات الدول العربية تضمن توحيد الرؤى و الأهداف .

2 – يجب الفصل بين البعد الإنساني و البعد السياسي ، بما يضمن عدم التوظيف السياسي للبعد الإنساني .

3 – العمل على تقوية الأدوار الدبلوماسية و دور المنظمات العربية بمنحها صلاحيات و إمكانيات أوسع تمكنها من القيام بأدوار أكثر فاعلية في إدارة الأزمات و النزاعات في المنطقة .

وأخيراً نستطيع القول أن الدراسة أثبتت صحة فرضيتها القائلة بأن أدوار دول الطوق العربي لم تكن موحّدة أو محايدة، بل تأثرت بشكل مباشر بالمصالح الوطنية والاعتبارات الأمنية والاستراتيجية لكل دولة ، كما أن العامل الجغرافي دورًا حاسمًا في تحفيز تدخل دول الطوق، نظرًا لخشيتها من انتقال آثار الصراع عبر الحدود .

قائمة المراجع :

1 - عبد الجبار محمود دوسة , دارفور و أزمة الدولة في السودان , مكتبة جزيرة الورد , القاهرة , 2016 , ص 383.

2 مستاك يحيى محمد لمين، "قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية: دراسة من 2003 إلى "2015، رسالة ماجستير (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة مولود معمري-تيزو وزو،

3 - معاوية عودة السوالقة ، التدخل العسكري و الإنساني ، رسالة ماجستير (منشورة) ، كلية الحقوق قسم القانون ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ،2009 ، ص 73.

4 (خضير إبراهيم سليمان ، العراق ودول الجوار الاقليمي دور العراق كعامل توازن ، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية ، 2025/03/11 ، ص 4 .

5 - وليد على محمد السيد الطنطاوي ، **التبادل التجاري بني طرابلس الغرب وبلدان الصحراء الأفريقية منذ القرن الثالث وحتى القرن التاسع للهجرة (51-9م)** ، مجلة كلية الأدب ، جامعة المنصورة العدد الرابع و الخمسون – يناير 2014 ، ص 449 .

6 (سالم سليمين النعيمي ، الدول و المصالحة الوطنية ، 2022/3/22 ، مركز التحاد للاخبار ، ساعة الدخول 10.30 مساء 2026/2/10 ، https://www.aletihad.ae/opinion/4272382

7 (سمية آدم عيسى ، أساس الصراع في دارفور ، مركز البحوث و السياسات العامة دبي ، الإثنين 2010/01/11 ،

https://www.bhuth.ae/ar/publication/darfur-the-nature-of-the-conflict

8 (عادل زعلوك ، نظريات الأمنية في مجال العلاقات الدولية : من مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمنية"، مجلة السياسة و الاقتصاد ، **المجلد 15، العدد14** ، 2022/4 , **https://jocu.journals.ekb.eg/article_229984.htm**

9 (عبده مختارموسى ، أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 9 مايو 2019 ، **https://caus.org.lb/**

10 (كمال حداد ، الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور ، الموقع الرسمي للجيش السوري ، العدد 60 ، مايو 2007 ،

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

محمد حسب الرسول ، السودان الواقع و التحديات ، 2009/10/20 ، مجلة باحث للدراسات الفلسطينية و الاستراتجية ، ساعة الدخول 12:15 ظهراً 2025/05/31 https://mail.bahethcenter.net/essaydetails